

رد عباس المُتخاذل على تقليص التمويل الأمريكي للأونروا

كتبته رندة فرح

لم يعترض الكثيرون من القيادات والشخصيات العامة على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتجميد جزء كبير من مساهمة الولايات المتحدة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والازمة الإنسانية التي ستتسبب بها، بل ركزوا على التطرف الفلسطيني المُفترض الذي سينتج عن خفض التمويل. وعلى سبيل المثال، بعث أعضاء من الحزب الديمقراطي رسالةً إلى ترامب نقلوا فيها عن الناطق الرسمي السابق في الجيش الإسرائيلي، بيتر ليرنر، قوله: «إن إضعاف الأونروا سيجعل الفلسطينيين أكثر عرضةً للمزيد من التطرف والعنف». و**حذروا** ترامب أيضًا من أن تقليص التمويل «سوف يضر المصالح الأمريكية».

لا يُستغرب من المسؤولين الإسرائيليين والسياسة الأمريكية أن يُلصقوا صفةً العنف بشعبٍ مستعمر، وأن يؤكدوا أن الأونروا تكبح «التطرف» الفلسطيني، ولكن المحير هو أن يُعرب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عن رأي مماثل في خطابه الأخير أمام مجلس الأمن، حيث **حذّر** من أن تقليص التمويل الأمريكي سيدفع اللاجئين الفلسطينيين ليصبحوا «إرهابيين» و/أو لإغراق الدول الغربية – في خطاب شبيه بذلك الذي يُغذي رُهاب الأجانب في الأوروبي. ولم يذكر عباس حقّ العودة في خطابه ولا حتى لمرة واحدة، وإنما استعاض عنه بالإشارة إلى «الحل العادل» – وهذه كناية عن التنازل.

”يبين تصريح عباس بشأن تقليص التمويل استخدام السلطة الفلسطينية للاجئين كأداة خطابية وسياسية.“

الأونروا لا تكبح المقاومة الفلسطينية ولا تحت عليها. وبرهان ذلك أن الوكالة استهلت عملها في خمسينات القرن الماضي، ولم تبدأ منظمة التحرير الفلسطينية الكفاح المسلح إلا في منتصف الستينات. الفلسطينيون يقاومون سواء كانوا مسجلين لدى الوكالة أم لم يكونوا مسجلين – والكثير من أعمال المقاومة الفلسطينية سلمية.

اليوم، يتوسل عباس والسلطة الفلسطينية عند أقدم إمبراطورية تتعدى على الحقوق الوطنية الفلسطينية. ويأتي اعتراف الولايات المتحدة مؤخرًا بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وقرارها بنقل سفارتها إليها في ذكرى النكبة كمثالٍ رئيسي على ذلك. ومع ذلك تتمسك السلطة الفلسطينية بحل الدولتين غير القائم، والذي لم تكن إسرائيل ولا الولايات المتحدة عازمةً يومًا على تنفيذه، والذي محته الولايات المتحدة من المفاوضات. تُبين كلمةً عباس حول تقليص تمويل الأونروا كيف أن السلطة الفلسطينية تستخدم اللاجئين الفلسطينيين بشكل مُعييب كأداة خطابية وسياسية لتأمين التمويل ومواصلة هذه المهزلة. وبما أن السلطة الفلسطينية لن تدافع عن حقوق الفلسطينيين كما هو واضح، فلا بد للفلسطينيين حول العالم أن يعملوا بأنفسهم لإيجاد حلٍ عادل.

نداء من أجل التحرك الفلسطيني

بالرغم من العلاقة المضطربة في كثير من الأحيان بين الأونروا واللاجئين، **إلا أنها ضرورية من أجل تأمين حقوقهم**. لذا يتعين على الموظفين في الوكالة والمستفيدين منها أن يعملوا معها للتصدي للهجمات التي تطالها وتطال وضع اللاجئين.

ينبغي للفلسطينيين وحلفائهم في مناصرتهم لحقوقهم أمام الحكومات الوطنية والهيئات الدولية والخبراء القانونيين أن يضغطوا تجاه تحميل الأمم المتحدة مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين ومسؤولية الأونروا لأنها شاركت في خلق أزمة اللاجئين من خلال: (١) إقرار خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ التي انتهكت مبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩٢٢، و(٢) قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في ١٩٤٩، بشرط أن تنفذ إسرائيل الميثاق وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما القرار **١٨١ (II)** – قرار التقسيم – والقرار **١٩٤ (III)** – حق العودة. غير أن إسرائيل لم تلتزم بأيٍّ من هذه القرارات.

يجب على المجتمع المدني الفلسطيني وممثلي الشعب الفلسطيني أن يدعوا إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم كجزء من الكفاح من أجل تقرير المصير، وأن يدعوا أيضاً إلى حماية مخيمات اللاجئين. فالمخيمات مسؤولية دولية وعنوان المأزق الوطني والنضال من أجل العودة.

يجب على الفلسطينيين حول العالم أن يستعدوا لحشد قواهم لمعارضة أي اتفاقٍ مستقبلي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من شأنه أن يتنازل عن الحقوق الكاملة للاجئين وحق العودة. وعليهم أن يقولوا صراحةً بأن تقرير المصير لا يتحقق إذا كان الطرف المعني غير مُمَثَّلٍ بالكامل في تحديد مستقبله. وإلى أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً للشعب الفلسطيني بمكوناته وأطيافه كافة، بما في ذلك اللاجئين، فإنها ستظل تفتقر إلى الشرعية اللازمة للتفاوض.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وحقوقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط أن يتم الإشارة بوضوح إلى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر أساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الإلكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الإلكتروني التالي: contact@al-shabaka.org الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

رندة فرح هي أستاذة مشاركة في جامعة ويسترن أونتاريو، قسم الأنثروبولوجيا. كتبت الدكتور فرح في الذاكرة الشعبية الفلسطينية وإعادة بناء الهوية مستندة على العمل الميداني في مخيمات اللاجئين في الأردن. عملت كباحثة مشاركة في مركز (d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain, CERMOC) في الأردن، حيث أعدت بحثاً حول اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).